سجلت نمواً سنوياً بلغ 10,16٪.. وشكّلت 62,3٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين خلال العام الماضي

3 مليارات دينار تمويلات قطاع الأعمال في 2025

أحمد مغربي

شهد عام 2025 تحولا نوعيا في مسار التمويل المصرفي الموجه لقطاع الأعمال في الكويت، ليس فقط على مستوى الأرصدة القائمة، بل من حيث التدفقات الصافية التي تعكس توسعا حقيقيا في الائتمان الممنوح للنشاط الاقتصادي المنتج، وخلال العام الماضي سجل قطاع الأعمال في الكويت صافي تمويلات مصرفية بلغ 3,06 مليارات دينار، بعد استبعاد التسهيلات الشخصية وتسهيلات الإسكان بكل أشكالها. ويعكس هذا الصافي الفرق بين التمويلات الجديدة التي منحتها البنوك المحلية للشركات والمؤسسات من جهة، وما تم سداده أو إطفاؤه من محافظ الائتمان القائمة من جهة أخرى، بما يؤكد أن الائتمان لم يكن مجرد إعادة تدوير للأرصدة، بل توسع فعلي في دعم النشاط الاقتصادي. ونتيجة لهذه التدفقات ارتفع إجمالي رصيد الجزء النقدي المستخدم من تسهيلات الأعمال من مستوى 30,09 مليار دينار بنهاية 2024 إلى 33,15 مليار دينار بنهاية 2025، محققا نموا سنويا قدره 10,16٪.

ووفقا للبيانات الرسمية التي استندت اليها «الأنباء» من بنك الكويت المركزي، سجل الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، الذي بلغت نسبته نحو 62,3٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين خلال 2025.

وعند تفصيل هذا الإجمالي قطاعيا يتضح أن قطاع العقار واصل تصدره لمحفظة تمويل الأعمال، إذ بلغ رصيده 10,72 مليارات دينار في نهاية 2025 مقارنة بـ 10,19 مليارات دينار في نهاية 2024، وبذلك سجل القطاع صافي زيادة قدرها 531,7 مليون دينار، وبنسبة نمو بلغت 5,22٪، وهذا الارتفاع يعكس استمرار اعتماد البنوك على العقار بوصفه قطاعا عالي الضمانات، إلى جانب دوره المحوري في تشغيل منظومة واسعة من الأنشطة المرتبطة، تشمل المقاولات والخدمات الهندسية والإدارية والتمويل التشغيلي، فضلا عن المشاريع العقارية المدرة للدخل.

وفي قطاع الخدمات الأخرى، برز أحد أعلى معدلات النمو خلال 2025، حيث ارتفع رصيد التسهيلات من 3,55 مليارات دينار في 2024 إلى 4,12 مليارات دينار في 2025، وبذلك حقق القطاع صافي تمويلات بلغت 573,5 مليون دينار، وبنسبة نمو قوية قدرها 16,14٪، ويعكس هذا الأداء اتساع قاعدة الاقتصاد الخدمي في الكويت، ولاسيما الأنشطة المرتبطة باللوجستيات، وخدمات الأعمال، والخدمات التقنية والمهنية، التي استفادت من تحسن بيئة الأعمال وتسارع وتيرة المشاريع الكبرى.

أما قطاع التجارة، فقد ارتفع رصيد التسهيلات الممنوحة له من 3,64 مليارات دينار في نهاية 2024 إلى 3,7 مليارات دينار في نهاية 2025، محققا صافي زيادة قدرها 63,1 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 1,73٪، ورغم محدودية النمو مقارنة بقطاعات أخرى، إلا أن هذا الأداء يعكس طبيعة التمويل التجاري المرتبط برأس المال العامل وتمويل المخزون وسلاسل الإمداد، في ظل إدارة أكثر تحفظا للمخاطر، مع استمرار الطلب المرتبط بالمشاريع الكبرى والأنشطة الاستهلاكية غير المباشرة.

وفي قطاع الإنشاء، سجلت التسهيلات نموا ارتفع من 2,58 مليار دينار في 2024 إلى 2,68 مليار دينار في 2025، محققة صافي زيادة بقيمة 100,3 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 3,88٪، ويعكس هذا الارتفاع الزخم المتواصل في قطاع المقاولات، الذي يستفيد بشكل مباشر من المشاريع الحكومية والخاصة، ويعتمد بطبيعته على التسهيلات الدوارة وخطابات الضمان والاعتمادات المرتبطة بتنفيذ العقود.

وأنهت القروض الموجهة لشراء الأوراق المالية عام 2025 عند مستوى يعكس تحولا هيكليا واضحا في علاقة المستثمر الكويتي بالسوق، ليبلغ رصيد القروض والائتمان الموجهة لشراء الأوراق المالية بنهاية ديسمبر 2025 نحو 4,79 مليارات دينار، مقابل 3,74 مليارات دينار في نهاية ديسمبر 2024، محققا زيادة سنوية قدرها 1,04 مليار دينار، وتمثل هذه الزيادة نموا سنويا بنسبة 27,85٪، وهي النسبة الأعلى خلال فترة المقارنة الممتدة منذ 2020، ما يعكس أن قفزة 2025 لم تكن امتدادا طبيعيا لمسار بطيء، بل كانت انتقالا واضحا إلى مستوى أعلى من التوسع الائتماني المرتبط بالسوق.

وفي المقابل، أظهرت البيانات أن القطاع الصناعي سجل تراجعا طفيفا، حيث انخفض رصيد التسهيلات من 2,16 مليار دينار في نهاية 2024 إلى 2,13 مليار دينار في نهاية 2025، ما يعني صافي انخفاض قدره 38,4 مليون دينار وبنسبة تراجع بلغت 1,77٪، ويعكس هذا التراجع الحذر الائتماني تجاه بعض الأنشطة الصناعية، في ظل ارتفاع تكاليف التشغيل، وطول آجال التمويل، وتقلبات الطلب، رغم استمرار التمويل الموجه للمصانع القائمة والأنشطة ذات الجدوى المؤكدة.

وسجل قطاع النفط الخام والغاز نموا لافتا خلال العام، إذ ارتفع رصيد التسهيلات من 1,81 مليار دينار في 2024 إلى 2,05 مليار دينار في 2025، محققا صافي زيادة قدرها 240,3 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 13,22٪، ويعكس هذا النمو نشاطا متزايدا في تمويل الخدمات المساندة لقطاع الطاقة، وسلاسل الإمداد المرتبطة به، في ظل استمرار الاستثمار في المشاريع النفطية والغازية.

وفي بند المؤسسات المالية غير البنوك، ارتفعت التسهيلات من 1,39 مليار دينار في نهاية 2024 إلى 1,67 مليار دينار في نهاية 2025، مسجلة صافي زيادة قدرها 283,3 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 20,37٪، وهي من أعلى نسب النمو القطاعية، ويعكس ذلك توسع نشاط شركات الاستثمار والتمويل، وزيادة اعتمادها على التسهيلات المصرفية لدعم عملياتها واستثماراتها.

كما شهد بند القروض الممنوحة للبنوك قفزة واضحة، إذ ارتفع الرصيد من 828,6 مليون دينار في 2024 إلى 1,1 مليار دينار في 2025، محققا صافي زيادة قدرها 279 مليون دينار وبنسبة نمو مرتفعة بلغت 33,67٪، ويرتبط هذا الارتفاع بترتيبات السيولة والتمويل البيني بين البنوك خلال العام، في ظل إدارة المراكز المالية وتوازنات السيولة.

وعلى صعيد القطاعات الأصغر وزنا، ارتفع تمويل الزراعة وصيد الأسماك من 36,4 مليون دينار في 2024 إلى 41,6 مليون دينار في 2025، محققا صافي زيادة قدرها 5,2 ملايين دينار وبنسبة نمو بلغت 14,29٪، رغم محدودية حجمه في هيكل الائتمان. في المقابل، تراجع تمويل الخدمات العامة من 138,9 مليون دينار إلى 115,6 مليون دينار، مسجلا صافي انخفاض قدره 23,3 مليون دينار وبنسبة تراجع بلغت 16,78٪، ما يعكس طبيعة هذا القطاع ذات الطلب المستقر والمحدود نسبيا على الائتمان.

وتشير هذه القراءة القطاعية المفصلة إلى أن صافي التمويل البالغ 3,06 مليارات دينار في 2025، يؤسس لحقبة نمو كبيرة من تمويلات قطاع الأعمال خلال السنوات المقبلة، وتؤكد أن البنوك المحلية لعبت دورا محوريا في دعم النشاط الاقتصادي، عبر تمويل أكثر ارتباطا بالأنشطة القادرة على توليد تدفقات نقدية واضحة ومستدامة.

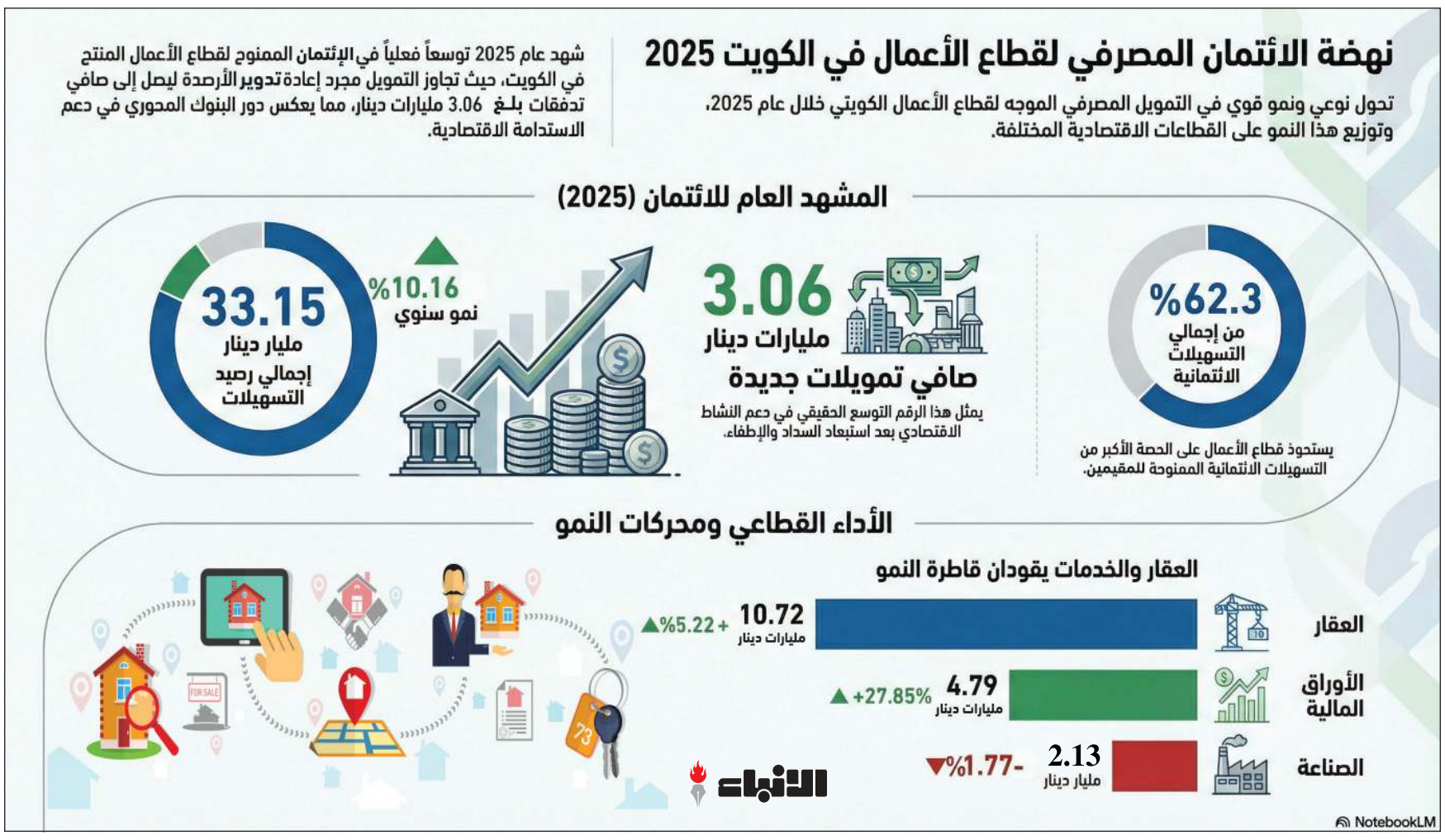

التصنيفات والتقييمات الإيجابية أسهمت في إعادة صياغة النظرة الدولية

الإصلاحات المالية تعزز الثقة بالاقتصاد المحلي

كونا: أجمع خبراء اقتصاديون على أن التقدم المحقق في برامج الإصلاح المالي ووضوح الرؤية الاقتصادية للكويت انعكسا إيجابا على التصنيفات والتقييمات الاقتصادية الصادرة عن أبرز المؤسسات المالية العالمية ووكالات التصنيف بدءا من مؤسستي (بريتون وودز) الدوليتين مرورا بوكالات التصنيف الدولية، ووصولا إلى تقرير مجموعة العمل المالي (فاتف)، الأمر الذي أسهم في إعادة صياغة النظرة الدولية للاقتصاد الكويتي ليس فقط كاقتصاد غني بالأصول بل كاقتصاد يسير تدريجيا نحو إدارة أكثر كفاءة واستدامة للموارد.

وقال هؤلاء الخبراء في لقاءات متفرقة مع «كونا» إن الاقتصاد الكويتي يمر حاليا بمرحلة تحول من إدارة الاستقرار إلى إدارة النمو في المرحلة المقبلة، وهو ما يتطلب الانتقال من الحفاظ على الاستقرار الآني إلى خلق محركات نمو مستدامة عبر تمكين القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار النوعي وتطوير سوق العمل.

نحسن ملموس

وفي هذا السياق، أكد رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار عبدالله التركيت أن المؤشرات الإيجابية الصادرة عن عدد من المؤسسات الدولية المتخصصة، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تعكس تحسنا ملموسا بأداء الاقتصاد الكويتي، وتؤكد أن الاقتصاد الوطني يسير على مسار تعاف تدريجي ونمو أكثر توازنا بما يعكس سلامة التوجهات الاقتصادية المتبعة.

وأوضح التركيت أن صندوق النقد الدولي توقع عودة الاقتصاد الكويتي لمسار النمو في العام الماضي مع تسجيل نمو حقيقي بنسبة 2,6٪، على أن يستمر التحسن في العام الحالي مدفوعا بتعافي النشاط الاقتصادي وارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية، فيما توقع البنك الدولي نموا متواصلا يقارب 2,2٪ للعام الماضي و 2,7٪ خلال العام الحالي.

وأضاف أن التحسن في المؤشرات الاقتصادية يعكس استمرارية الجهود الإصلاحية التي تنتهجها الكويت على صعيد تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية بما يسهم في تعزيز الجاذبية التنافسية للاقتصاد على المدى الطويل.

وأشار التركيت إلى أن التصنيفات الائتمانية الدولية للكويت واصلت التحسن والاستقرار في العام الماضي بما يعكس متانة الأوضاع المالية وقوة المركز الخارجي للدولة، مشيرا إلى قيام وكالة (ستاندرد آند بورز) برفع التصنيف السيادي في نوفمبر الماضي إلى (AA-) مع نظرة مستقبلية مستقرة، استنادا للتقدم المحقق بالإصلاحات المالية وإقرار تشريعات

داعمة للاستدامة المالية.

وعلى صعيد التأثير المحلي، قال إن هذه المؤشرات الإيجابية تنعكس بشكل مباشر على تعزيز ثقة المستثمرين وتسهم بتسريع وتيرة المشاريع التنموية وتحسين بيئة الأعمال ودعم القطاع الخاص، مشيرا إلى أن التدفقات المباشرة للاستثمار الأجنبي في الكويت ارتفعت 8٪ على أساس سنوي إلى 223 مليون دينار (نحو 725 مليون دولار) خلال السنة المالية (2024-2025).

واعتبر التركيت أن أبرز العوامل التي دفعت المؤسسات الدولية إلى تقديم صورة إيجابية عن الاقتصاد الكويتي يتمثل في التقدم المحقق في برامج الإصلاح المالي ووضوح الرؤية الاقتصادية إلى جانب التركيز المتزايد على تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

الحفاظ على الاستقرار

من جانبه، أكد أمين سر الجمعية الاقتصادية الكويتية محمد الجوعان أن المؤشرات الإيجابية الصادرة عن المؤسسات الدولية لا تبنى على الانطباع بل على نماذج كمية صارمة وتحليل اتجاهات مالية ونقدية وهيكلية، وبالتالي فإن إيجابيتها تجاه الكويت تعكس اعترافا بقدرة الاقتصاد الكويتي على امتصاص الصدمات والحفاظ على الاستقرار في بيئة عالمية شديدة التقلب.

وقال الجوعان إن تأثير هذه المؤشرات يتجاوز البعد الإعلامي ويمتد مباشرة لسلوك المستثمرين وكلفة التمويل السيادي، إلى جانب ثقة المؤسسات المالية الدولية، مبينا أنه على المستوى العملي تسهم هذه التقييمات في تعزيز جاذبية الكويت الاستثمارية لدى المستثمر المؤسسي طويل الأجل وتدعم التسعير العادل للمخاطر السيادية في أدوات الدين والتمويل.

وأشار إلى أنه يمكن تلخيص أبرز العوامل التي أسهمت في تحسن نظرة المؤسسات الدولية للاقتصاد الكويتي في 6 محاور مترابطة أولها تحسن الانضباط المالي وارتفاع كفاءة إدارة الفوائض المالية بما يعكس قدرة الدولة على إدارة دورات الاقتصاد بمرونة أعلى.

وثاني هذه المحاور هو متانة القطاع المصرفي وخضوعه لإطار رقابي متقدم يقوده بنك الكويت المركزي ومتوافق مع أفضل المعايير الدولية لإدارة المخاطر والحوكمة. أما المحور الثالث فيتمثل في التقدم التدريجي للإصلاحات المؤسسية وتعزيز الشفافية، لاسيما في مجالات الإفصاح والحوكمة المالية، في حين يتمثل العامل الرابع في استقرار السياسة النقدية وربط الدينار بسلة عملات، ما عزز مصداقية السياسة النقدية وحد من التقلبات.

باقي التفاصيل على موقع الأنباء
www.alanba.com.kw

خلال 2025 في ظل خطوات التقارب التشريعي والتنظيمي مع دول مجلس التعاون

الكويت استقطبت 17 فرعاً لشركات خليجية

طارق عرابي

في ظل تسارع خطوات التكامل الاقتصادي الخليجي، تبرز الإجراءات التنظيمية الموحدة المطبقة بين دول المجلس كإحدى أهم التحولات الهيكلية في بيئة الاستثمار بدول مجلس التعاون، لما تحمله من انعكاسات مباشرة على حركة رؤوس الأموال، وتعزيز دور القطاع الخاص، ورفع كفاءة الأسواق الخليجية.

هذه الخطوات ترجمت عمليا من خلال ما كشفته إحصائيات حديثة صادرة عن وزارة التجارة والصناعة، تبين خلالها أن أعداد الشركات الخليجية التي افتتحت أفرعا جديدة لها في الكويت خلال العام الماضي بلغت 17 شركة، لاسيما في ظل خطوات التقارب التشريعي والتنظيمي غير المسبوق بين دول المجلس، والذي بات يستهدف ترسيخ مبدأ المعاملة الموحدة للمستثمر الخليجي، وتقليص الفجوة التنظيمية بين الأسواق المحلية، بما يفتح المجال أمام تكوين سوق استثمارية خليجية أكثر عمقا وتنافسية. وتجلت الإجراءات الخليجية الموحدة بالخطوات الجادة نحو تسهيل تأسيس الشركات المساهمة الجديدة أمام مواطني دول المجلس، وفق الأطر القانونية المعمول بها في كل دولة عضو، بما يحقق التوازن بين متطلبات السيادة التنظيمية وضرورات الانفتاح الاقتصادي، والتي أسهمت في تنشيط تداول الأسهم وتوسيع قاعدة الملكية في الشركات القائمة العاملة ضمن القطاعات الاقتصادية المسموح بها، وهو ما يعزز سيولة الأسواق ويرفع من جاذبيتها الاستثمارية.

الجدير بالذكر، ان دول مجلس التعاون كانت قد أقرت مؤخرا إطارا تنظيميا جديدا لا يقتصر دوره على تسهيل إجراءات التأسيس والاكتتاب في دول المجلس فحسب، بل يمتد ليشمل تمكين المستثمر الخليجي من الدخول إلى أنشطة اقتصادية متنوعة، وتملك أسهم الشركات الخليجية وفق أنظمة الدولة التي يقع فيها مقر الشركة، الأمر الذي من شأنه دعم تكامل سلاسل القيمة الخليجية، وتحفيز الشراكات العابرة للحدود.